العمومية تقر توزيع 30 مليون دولار أرباحاً نقدية على المساهمين

«جي إف إتش» تشهد ارتفاعا 17.3 في المئة بالإيرادات خلال 2019

جاسم الصديقي

هشام الريس

■ الموافقة على توصيات تخصيص 8.01 ملايين دولار للاحتياطي القانوني و500 ألف دولار للأنشطة الخيرية

■ الصديقي: واثقون بأن الأسس القوية والسمعة الجيدة للمجموعة سوف تمكنا من تجاوز هذه الأوقات العصيبة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية («جي إف إتش» أو «المجموعة») عن اختتام فعاليات اجتماع الجمعية العمومية للمجموعة للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019، والذي عقد وفقا للآلية الافتراضية، حيث وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بنسبة 3.34% من القيمة الاسمية للأسهم العادية للمجموعة، بقيمة إجمالية قدرها 30 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 0.0089 دولار أمريكي للسهم).

وكان مجلس إدارة المجموعة قد أوصى مبدئيا على توزيع أرباح نقدية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ولكن بالنظر إلى أوضاع السوق الحالية وتماشيا مع خطوات مماثلة اتخذت من قبل مؤسسات مالية أخرى على مستوى المنطقة والعالم، فقط طلب المساهمون ووافقوا، كما وافقت الإدارة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي.

وقد قام المساهمون خلال الاجتماع بالاطلاع على محضر الاجتماع السابق للجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ 29 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه، كما قاموا بمناقشة والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة حول أنشطة أعمال المجموعة والبيانات المالية الموحدة للمجموعة لعام 2019، والتي شهدت ارتفاعا في الإيرادات بنسبة 17.3% خلال العام، نتيجة للتنويع المتواصل في أنشطة أعمال المجموعة والتقدم الملحوظ في نشاط الصيرفة الاستثمارية الرئيسي للمجموعة بالإضافة إلى مساهمة من الأنشطة العقارية ونشاط الخزينة المتنامي.

كما شهد الاجتماع مصادقة المساهمين على تقرير المدقق الخارجي للمجموعة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والحوكمة المؤسسية، بما يضمن الالتزام الكامل من جانب المجموعة بالمتطلبات الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى الموافقة على إعادة تعيين المدقق الخارجي للمجموعة للعام 2020.

كما تمت الموافقة على توصيات مجلس الإدارة بتخصيص ما قيمته 8.01 مليون دولار أمريكي للاحتياطي القانوني و500 ألف دولار أمريكي للأنشطة الخيرية، بالإضافة إلى تخصيص ما قيمته 568,000 دولار أمريكي لصندوق الزكاة، وكذلك الموافقة على تحويل ما قيمته 41 مليون دولار أمريكي كإيرادات مستبقاة للعام القادم. كما تمت الموافقة على التوصية الخاصة بتخصيص 2.2 مليون دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، هذا بالإضافة إلى بعض البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة بتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة القرارات، والموافقات والتفويض بالمعاملات التي تم إنجازها خلال السنة المالية 2019 وإخلاء طرف أعضاء المجلس من المسئولية عن نفس الفترة، من جانب آخر فقد قامت المجموعة بتأجيل الانتخاب الذي كان مقررا مسبقا لعشرة أعضاء لمجلس الإدارة وذلك لمدة ستة أشهر، حيث كان من المقرر انتخابهم لفترة السنوات الثلاث القادمة من 2020 إلى 2022، وذلك لعدم إمكانية إجراء الاقتراع السري من خلال الوسائل الإلكترونية.

■ الريس: نأمل خلال الشهرين إلى الأربعة أشهر القادمة أن نشهد تحسنا في أوضاع السوق

وقد صرح جاسم الصديقي، رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية: «نحن سعداء بالنتائج التي حققتها المجموعة خلال عام 2019، وبينما يحمل عام 2020 الكثير من التحديات بالنسبة لجميع المؤسسات المالية، إلا أننا واثقون بأن الأسس القوية والسمعة الجيدة التي اكتسبتها مجموعة جي إف إتش عبر السنوات الماضية سوف تمكنا من تجاوز هذه الأوقات العصيبة، بمشيئة الله. أدعو الله عز وجل أن يزيح عنا هذه الغمة لتنعم بلادنا ومنطقتنا والعالم أجمع بالاستقرار والرخاء. أود أن أتقدم إلى السادة المساهمين بجزيل الشكر لدعمهم المتواصل، كما أتطلع إلى رؤية المجموعة بينما تنتقل من نجاح إلى نجاح فيما تستعيد الأسواق والوضع العالمي استقرارهما من جديد.»

من جانبه، أضاف هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية الذي ترأس اجتماع الجمعية العمومية وفقا للآلية الرقمية: «نحن مسرورون بالإعلان عن عام آخر من العوائد الجيدة، وأود أن أشكر مساهمينا الكرام على خفض قيمة الأرباح النقدية إلى 30 مليون دولار أمريكي، إذا تهدف هذه الخطوة إلى دعم قدرة المجموعة على تحقيق نتائج جيدة بالرغم من أوضاع السوق المليئة بالتحديات، جراء انخفاض أسعار النفط، وتأثير تفشي فيروس كورونا على مستوى الأسواق الإقليمية والعالمية. وإنه من خلال استراتيجية قوية ومصادر دخل متنوعة، بالإضافة إلى نجاح إصدار الصكوك مؤخرا، تواصل جي إف إتش صمودها وتأهبها التام لخوض مرحلة النمو القادمة. نأمل خلال الشهرين إلى الأربعة أشهر القادمة أن نشهد تحسنا في أوضاع السوق، مع الاستمرار في إحراز التقدم وتحقيق القيمة عبر خطوط أعمال المجموعة بما يصب في مصلحة السادة المستثمرين والمساهمين والاقتصاديات التي نزاول فيها عملياتنا.»

لأول مرة في التاريخ

الصين تزيح أمريكا عن عرش براءات الاختراع و«هواوي» تبقى في المقدمة

«هواوي» تبقى في المقدمة للعام الثالث على التوالي

جنيف: أعلنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسجيل براءات الاختراع يوم أمس أن الصين قد تفوقت على أمريكا بعدد براءات الاختراع لأول مرة في تاريخ المنظمة الذي يمتد على مدار 40 سنة. وأوضح تقرير المنظمة بأن العملاق الصيني هواوي تكنولوجيز كان الشركة المسجلة لأكبر عدد من براءات الاختراع للعام الثالث على التوالي.

تقدمت الولايات المتحدة بأعلى عدد طلبات في العالم في كل عام منذ توقيع معاهدة التعاون الخاصة ببراءات الاختراع في 1978، لكن العدد الوارد من الصين ارتفع لمئتي ضعف خلال 20 عاماً، وباتت الصين أكبر مصدر لطلبات تسجيل براءات الاختراع الدولية في العالم في 2019، مزيحة بذلك الولايات المتحدة عن عرش ظلت متربعة عليه منذ تأسيس المنظومة قبل 40 عاماً. وقالت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي تشرف على النظام الدولي لبراءات الاختراع إن 58 ألفا و990 طلباً تم تقديمها من الصين العام الماضي مقارنة مع 57 ألفاً و840 من الولايات المتحدة.

وتُظهر بيانات المنظمة أن عملاق الاتصالات الصيني هواوي احتل صدارة التصنيف العالمي في 2019 للسنة الثالثة على التوالي. وتمكنت الشركة من الاحتفاظ بمركز الصدارة على الرغم من الحملة التي تتابع شنها الإدارة الأمريكية ضدها إثر اضافتها للقائمة السوداء ومتابعة محاولات إقناع حلفائها بعدم استخدام معداتها بناء على سلسلة من المزاعم والاتهامات ضد الشركة تختص بأمن المعلومات، لم يتم تقديم أي دليل عنها حتى الآن.

وتعتبر هواوي واحدة من أكبر مالكي براءات الاختراع في العالم، حيث أعلنت الأسبوع الماضي من خلال نشر تقريرها السنوي لعام 2019، تجاوز عدد براءات الاختراع المسجلة لديها 85000 حتى تاريخ 31 ديسمبر 2019، منها 30 ألف براءة اختراع نشطة ممنوحة في الصين، و50 ألف خارج الصين، وبلغ عدد براءات الاختراع النشطة الممنوحة لها في أوروبا أكثر من 40 ألف.

وترى هواوي في الابتكار عنصرا حتميا لبقائها وتفوق أعمالها وإثراء محفظة الملكية الفكرية الخاصة بها مع استمرار الحظر والضغوطات المتزايدة عليها من قبل الإدارة الأمريكية، وتضع لهذا الغرض استثمارات طويلة الأمد بلغت 15.3% (حوالي 18.8 مليار دولار أمريكي) من إجمالي إيراداتها في 2019 البالغة 123 مليار دولار أمريكي. وتجاوز إنفاق الشركة على البحث والتطوير خلال العقد الماضي 85.9 مليار دولار أمريكي.

وقال فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو): «إن النمو السريع للصين لتصبح أكبر مقدم لطلبات براءات الاختراع عبر المنظمة يؤكد حصول تغير طويل الأمد في تحول الابتكار نحو الشرق». كما أكد تقرير المنظمة على أن هيمنة الصين على براءات الاختراع يعتبر مؤشرا واضحاً على قوة الدولة الاقتصادية ومدى خبرتها في القطاع الصناعي وعزمها لترسخ نفسها كقوة صناعية واقتصادية عظمى.

وشهد إجمالي طلبات براءات الاختراع الذي يتم من خلال نظام التسجيل الدولي للمنظمة في 2019 أعلى مستوى نمو على الإطلاق بلغ 5% ليصل إجمالي الطلبات إلى 265 ألفا و800 طلباً، كانت الحصة الكبرى فيها لآسيا، حيث بلغت نسبتها 52%. واستحوذت الشركات من الصين واليابان وكوريا الشمالية على نسبة 60% من أصل أفضل 50 تقدمت بطلبات براءات الاختراع، ما يؤكد على مكانة المنطقة المتصاعدة كمحرك عالمي للابتكار. الجدير بالذكر أن تكنولوجيا الكمبيوتر انتجت أكبر حصة من براءات الاختراع، تلاها قطاع الاتصالات على ضوء المنافسة الشرسة التي يشهدها في مجالات عديدة أهمها شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، حيث تزداد أهمية حفظ الحقوق وحماية الملكية في هذه المجالات الحيوية التي يتوقع الخبراء أن تشكل نقلة نوعية كبرى على مستوى دفع عجلة التقدم الإجتماعي والاقتصادي خلال السنوات القادمة.

«فلاي دبي للشحن» تواصل عملياتها لضمان انسياب حركة السلع الحيوية بالمنطقة

فلاي دبي للشحن

خصصت فلاي دبي ست طائرات من طراز بوينج 800-737 الجيل الجديد للعمل كرحلات شحن كاملة لضمان انسياب مرن لحركة السلع الأساسية عبر شبكتها وخارجها. وتأتي هذه الخطوة في اعقاب التعليق المؤقت لعمليات المسافرين كجزء من الإجراءات الاحترازية التي أعلنتها الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات.

وقال حمد عبيد الله ، الرئيس التنفيذي للعمليات التجارية في فلاي دبي: " ندرك اهمية الشحن الجوي ودوره الفاعل في دعم استمرارية سلسلة التوريد والجهود على مستوى الحكومة والقطاع الخاص لضمان حركة الإمدادات الأساسية خاصة خلال هذه الظروف غير المسبوقة ".

ومع استمرار التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 ، تبقى الشحنات الجوية شريكًا حيويًا في تقديم الأدوية والمعدات الطبية والمواد سريعة التلف والسلع الثمينة والبريد وقطع الغيار والأدوات الإلكترونية إلى المناطق المتضررة. تستخدم فلاي دبي سعة تخزين البضائع في طائرات الركاب وتعمل مع السلطات لزيادة قدرات الشحن من خلال السماح بالشحن في المقصورة إلى عدد من الوجهات ، بما يتماشى مع الإرشادات والتوصيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (ايانا) ، ومنظمة الطيران المدني الدولي (ايكاو) وشركة بوينغ.

ووفرت فلاي دبي للشحن 44 رحلة شحن حملت 146 طناً من البضائع. وقامت الشركة بتشغيل رحلات إغاثة إلى عدد من البلدان المتضررة من قيود السفر بما في ذلك أذربيجان ومصر والهند والكويت ولبنان والجبل الأسود وباكستان والمملكة العربية السعودية والسودان.

ومن جهته قال محمد حسن علي سالم ، نائب الرئيس لعمليات الشحن في فلاي دبي: "لقد شهدنا طلبًا عالميًا قويًا على البضائع ، ونحن نعمل من أجل توسيع عملياتنا لخارج حدود شبكة فلاي دبي لنقل المزيد من السلع والبضائع الى محتاجيها». «نحن نتبع المبادئ التوجيهية التي وضعها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (ايانا) ومنظمة الصحة العالمية للعمل وفق أعلى المعايير العالمية ، ونتسق بشكل وثيق مع شركائنا الاستراتيجيين لتعزيز قدراتنا ومواردنا المتاحة والوصول إلى شبكتنا إلى أقصى حد. »

«نستله» تعزز عملياتها لتلبية احتياجات المستهلكين في الكويت

تعمل نستله الكويت بالتنسيق عن كثب مع الجهات الحكومية لضمان توفر الأغذية والمشروبات الضرورية للمستهلكين في دولة الكويت خلال أزمة "كوفيد19-". وفي هذا الإطار، تواصل نستله العمل بشكل وثيق مع شركائها في سلسلة التوريد والتوزيع والتجزئة مثل شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية "التموين" والتعاونيات ومحلات السوبرماركت والبقالة والصيدليات وغيرها بهدف ضمان توفر المنتجات وتوصيلها في مختلف انحاء الدولة. وفي هذا السياق، قال طارق قصيباتي، المدير العام لشركة نستله في الكويت: "نحن في نستله نأخذ على عاتقنا مسؤولية الاهتمام بالأفراد والمجتمعات التي نعمل فيها، ونود أن نؤكد لعملائنا والمستهلكين في دولة الكويت أننا سنواصل إنتاج وتوصيل منتجاتنا ذات الجودة المميزة لتلبية الطلب المحلي. ومن هذا المنطلق، يقدم موظفونا التزامهم الكامل ويعملون بجهد لضمان استمرارية التوريد".

وأضاف: "نعمل أيضا على تعزيز تغطيتنا لمخزون المنتجات الأساسية ، وتواصل أنشطتنا في دولة الكويت علمها بطاقتها القصوى منذ بدء أزمة 'كوفيد-19' بهدف ضمان التوفر الدائم لمنتجاتنا ومواصلة توريدها بنفس الأسعار". وكانت الشركة قد طبقت أيضاً مجموعة إضافية من إجراءات السلامة في مكاتبها ومراكز التوزيع التابعة لها في الكويت حرصا على الالتزام بأعلى مستويات النظافة وسلامة الأغذية. وتتعاون نستله مع شركائها على امتداد السلسلة المحلية للتوريد والتوزيع والتجزئة لتطبيق الإجراءات اللازمة منعا لانتشار العدوى وضمانا لمواصلة الإنتاج وتوصيل المنتجات.